العلاقات الاقتصادية وتقسيم العمل الاجتماعي في:(دول –المدن) في الشرق الأدنى القديم

أ.د. سمير الشيخ علي-كلية الآداب-جامعة ماردين ارتقلو- تركيا

Economic relations and the division of social work in;

(City-states) in the Ancient Near East

Prof. Dr. Samir Al-Chikh Ali, Faculty of Arts, MARDIN ARTUKLU University.

ملخص: شغلت ظاهرة التحضر المبكر في حضارات الشرق الأدنى القديم الباحثين في العلوم الإنسانية، لا سيما علماء التاريخ والاقتصاد والاجتماع والانتروبولوجيا، لكن الإجابة عن الأسئلة الأساسية لهذه الظاهرة التي ترافقت مع ظهور السلطة الدولة، قد تبدو ناقصة في ظل غياب التحليل الاقتصادي والسيسيولوجي لأدوار ووظائف المدن، مقارنة مع ظواهر مماثلة في الحضارات الغربية، تحاول هذه الدراسة فهم هذه الظاهرة، بالربط بين تقسيم العمل الاجتماعي المبكر في حضارات الشرق الأدنى القديم وبين ظهور الدولة –المدينة والتحليل الاقتصادي والسيسيولوجي لأدوار ووظائف المدن، الإدارية والتجارية، مع المدن الغربية واستنتاج بنية العلاقات الاقتصادية السائدة في الشرق الأدنى القديم وإمكانية استمرارها لمراحل متأخرة في الفترة الحديثة.

الكلمات المفتاحية:علاقات، اقتصادية، تقسيم، عمل، مدن، شرق، أدنى، قديم.

Abstract: A phenomenon the Early urbanization in civilizations of the Middle East, was occupied interesting different researchers in humans sciences. Such as historic and sociologists although Economist and Anthropologist. But Infinitely, completely answer, about this phenomenon, that need more seriously researching, and socio-economic analyses, for functions and roles oriental cities and social and economical structures. It well be useful for realize this aims, to do comparatives، with same phenomenon urbanization in West civilizations An ancient history. So, this tithe's tray to do that analyze, and a comparison, between tow different phenomenon's of cities; (Adolspolis-city) and (state-city) ،throw detail and category' social division work' between cities and

periphery.Wich that details، maybe help to drew specify socio-economical structures، and institutions each one of them, that may be their phases and some elements preserved to late period of new ages

Keywords: relations, economic, division, work, cities, east, lower, old.

مقدمة:

إن ظهور المدن بوقت مبكر في حضارات مصر وسوريا وبلاد الرافدين، أو ما يطلق الاستشراق الغربي عليها حضارات(الشرق الأدنى القديم) من الظواهر التي شغلت المفكرين والباحثين في المرحلة المعاصرة.وكانت موضع اهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد السياسي الكلاسيكي، لاسيما كارل ماركس وماكس فيبر.

تزامن ظهور المدن مع ظهور الدولة، ووجود شكل جنيني للسلطة داخل (القرية-المعبد)، التي تطورت إلى شكل جديد من التنظيم الاجتماعي والإداري، وهو(المدينة –المعبد) ومن هذا الشكل انبثقت نماذج من (دول-المدن)، التي تطورت مع طموح بعض الملوك إلى توحيد(مدن-الدول)المجاورة في دول مركزية قوية مترامية الأطراف.ومن الصعب توصيف هذه المدن بمدن(العبودية)، ومقارنتها بالمدن الإغريقية-الرومي، نظراً لغياب طبقات ملاكي الأرض والعبيد وقوانين العبودية، فهناك كم هائل من الوقائع، التي يقدمها علم الآثار مع الاكتشافات الجديدة لأرشيف مكتوب في هذه (المدن –الدول)، تتنافى مع هذه الاسقاطات والاستنتاجات، وتتطلب تضافر جهود علماء الآثار واللغات القديمة، مع جهود علماء التاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع لدراستها وتحليلها، بعيداً عن التحيّز والأحكام المسبقة.

تُعد مقولة (تقسيم العمل الاجتماعي) أداة منهجية مهمة في فهم العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، فقد استخدم ابن خلدون هذه المقولة في (لمقدمة)، للحديث عن ضرورات تقسيم العمل في (العمران البشري) للتعاون في المعاش، وإنتاج القوت، والانتقال من الضروري إلى الكمالي(ابن خلدون، عبد الرحمن، 2001، ص150-151) واستخدم دوركهايم المقولة ليبين عملية الانتقال من المجتمعات التقليدية الزراعية إلى المجتمعات الحديثة عبر تقسيم العمل، والتأكيد على العلاقات الوظيفية والتكامل بين أفراد المجتمع الليبرالي على صعيد المهن والأعمال والاختصاصات(دور كهايم اميل، 1982، ص120-130). أما آدم سميث فقد استخدم المقولة لفهم دورها في زيادة الانتاجية وتحقيق التوازن والتكامل في المجتمع الليبرالي(سميث آدم، 1962، ص131-151). وفي العصر الحديث استخدم سمير امين مقولة (التقسيم الدولي للعمل)، لمعرفة أسباب التبادل اللامتكافيء في المنظومة الرأسمالية العالمية بين المركز والأطراف(امين سمير، 1974)..الخ وتُعد هذه المقولة أداة مهمة في التحليل السوسيولوجي لفهم أسباب الظهور المبكر للمدن القديمة، والتعرف على أدوارها ووظائفها المختلفة.

لقد عرفت المجتمعات الغربية القديمة، انفصال العمل الجسدي عن العمل الفكري وظهور الدول العبودية، وانفصال الزراعة عن الصناعة وظهور المدن الصناعية، وتعد أولى الأنماط التي عرفتها البشرية تقسيم العمل الاجتماعي حسب الجنس (بين المرأة والرجل) وتقسيم العمل حسب الجهد بين العمل الجسدي والعمل الفكري، كانت هذه الأشكال الأولى لتقسيم العمل، قد ظهرت في حضارات الشرق القديم، ومهدت لتقسيم العمل بين الزراعة و الإدارة، بين الريف والمدينة، وقد أدت هذه الأشكال الباكرة لتقسيم العمل الاجتماعي إلى الظهور المبكر لمدن الإدارة، من داخل (المدن-المعبد)، التي ظهرت كنتاج تطور طبيعي لشكل بدائي من التنظيم الاجتماعي وهو (القرية-المعبد)، ولفهم أسباب ظهور هذه الأنواع المبكرة من تقسيم العمل، يبدو من الضروري الربط بينها وبين ظهور ثورة مبكرة في (إنتاج الغذاء) مع اكتشاف الكتابة وتطور التعليم داخل المعابد وتطور العلوم القديمة كالرياضيات وعلم الفلك والهندسة وعلم القانون. وقد أدى (الدين) كعامل ثقافي دوراً حاسماً في هذا التطور العلمي والتقني، فقد شهدت حضارات الشرق الأدنى القديم، الانتقال المبكر إلى العصر الحجري الحديث (النيوليتي) أو العصر الفخاري وظهور معالم لتجمعات قروية تعمل في الزراعة، معلما هاماً في التطور الحضاري، قبل اكتشاف الكتابة في الآلف الرابعة ق.م وظهور المدن الأولى. فكان اكتشاف الفخار والألياف النباتية والمعادن، إلى جانب تطور العلوم، قد أدى إلى ثورة في إنتاج الغذاء مهدت لإشكال مبكرة من تقسيم العمل الاجتماعي، بدأت بتقسيم العمل حسب الجنس بين المرأة والرجل، مع تحلل المجتمع البدائي، وظهور تقسيم للعمل حسب الجهد بين العمل الفكري والعمل الجسدي داخل القرية-المعبد، أدى لزيادة إنتاج الغذاء وظهور تقسيم جديد للعمل بين الزراعة والإدارة، وكان توفر فائض كبير من الإنتاج الزراعي والغذاء السبب المباشر في زيادة السكان والانتقال من مشاعة (القرية-المعبد) إلى (المدينة-المعبد) وتطور هذه المدينة إلى نمط (المدينة-الدولة) كمدن إدارية حيث استدعت الحاجة للتنظيم الإداري والسلطة، ظهور الدولة المبكر في هذه المدن، واستئثارها بالفائض من الإنتاج الزراعي، المحصّل على شكل (ريع-ضريبة)، بصفتها المالك الأعلى للأرض وللمياه، ونتيجة لقيامها بوظائف هامة لتنظيم العمل الزراعي يتعذر على الأفراد القيام بها، فكان التصرف بهذا الفائض حق من حقوق الملك(الإله)، بإنفاقه على الفئات الاجتماعية التي تسكن المدن، وقد أخذ تقسيم العمل الاجتماعي شكلاً صريحاً لتقسيم العمل بين المدينة والريف، حيث تخصص الريف بالزراعة والمدن بالإدارة، وعلى أساس النشاط الاقتصادي (زراعة -حرفة)، وظهرت أيضا أنواع من المدن-الدول التجارية المنقطعة عن جميع الأعمال الزراعية وتمارس التجارة والحرف.لكن لم يؤد هذا التقسيم للعمل بين الأرياف والمدن، وبين المدن لإلغاء العمل الحرفي في القرى، فكانت دورة التبادل التجاري منقطعة تقريباً بين هاتين البنيتين الاجتماعيتين (اريف-المدينة)، فالفائض الزراعي ينتقل باتجاه واحد، من الريف إلى المدينة، حيث يتم داخل المدينة (تخزينه، وتوزيعه وتبادله واستهلاكه) أو نقله للتجارة الخارجية..الخ وقبل الحديث عن هذه المدن لابد أن نتوقف عند المرحلة البدائية في الشرق الأدنى

أولاً-المجتمع البدائي في الشرق الأدنى القديم:

تشير مصادر علم الآثار إلى وجود دلائل عن تشكل أقدم تجمعات ريفية عرفتها البشرية في سهول سورية وفلسطين في الألف العاشرة ق. م وعن تشكل تجمعات قروية اعتمدت على مظاهر من الزراعة غير المنتظمة، إلى جانب الالتقاط والصيد في سهول العشارنة والفرات الأوسط في الألف الثامنة ق.م(فراس السّواح، 1986، ص15-16)، ويؤكد جان كوفان أن أولى أشكال زراعة الحبوب، انتشرت على نطاق ضيق في العصر النيوليتي 8500-4500 ق0م باستخدام الأدوات الصّوانية. وأدت لظهور أولى التجمعات القروية، في سهول المريبط و أريحا، التي اعتمدت على الزراعة شبه المستقرة، في الألف السادس ق0م حيث بدأ ت بزراعة القمح و الشعير، ومن هذه المنطقة انتقلت موجة زراعة الحبوب في اتجاهين أحدهما نحو آسيا والآخر إلى جنوب أوربا (جان كوفان، 1984، ص98-99).

من ناحية أخرى كان اكتشاف الزراعة قد تزامن مع ظهور الأديان المبكر في هذه الحضارات، فكانت أولى الديانات التي ظهرت هنا كديانات زراعية تعود إلى العصر النيوليتي، وتطورت هذه الأديان مع تطور الأعمال الزراعية، وكما يؤكد فراس السواح أن(الأديان لم تكن مجرد طقوس للعبادة فحسب وإنما تأخذ هذه الطقوس الدينية بمحاكاة الأعمال الزراعية التي يقوم بها الإنسان من وحرث وبذار وحصاد، فهي ليست أعمالاً دنيوية فحسب، بل طقوس دينية مقدسة)(فراس السواح، 1986، ص117)، هكذا بدأ يظهر دور الكهنة في القرى، التي تشكلت من تجمع العائلات أو القبائل، التي تعاونت فيما بينها لبناء المعبد واختيار الكهنة الذي يقومون بخدمة المعابد، فحدث الانتقال من ملكية القبيلة إلى ملكية القرية-المعبد وكما يقول واليس بدج في دراسته للأساطير المصرية القديمة:(في أزمنة ما قبل التاريخ كان لكل قرية أو بلدة، أو منطقة أو مدينة كبرى، إلهها الخاص بها، وقد نخطو خطوة فنقول لكل عائلة ذات حسب ونسب إلهها الخاص بها، وكانت العائلات الميسورة تختار واحداً من الناس يتولى القيام بخدمة إلهها وتلبية احتياجاته، وكانت العائلات الفقيرة تشارك بحسب مقدرتها في الصندوق المشترك لبناء بيت الآلهة)(بدج واليس، 1986، ص94) وفي بلاد الرافدين القديمة، حدث انتقال مماثل وبوقت مبكر من ملكية القبيلة إلى ملكية المعبد، حيث كان زعماء القبائل ينتخبون من الكهنة جهازاً لإدارة المدينة المعبد)(خليل إبراهيم خالد، محمد الأزدي، 1983، ص16)، ومع تطور تقنيات العمل والإنتاج الزراعي، وظهور التمايز المبكر بين العمل الفكري والعمل الجسدي، بين من زاولوا العمل المنتج الزراعي والرعي والصيد، وبين الكهنة الذين زاولوا الأعمال الفكرية في المعبد.بدأ دور الكهنة يظهر لا في تنظيم العبادات فحسب بل في الإدارة والتنظيم الاجتماعي، فظهرت وظائف جديدة للكهنة، كالتعليم والإدارة، وضبط السجلات إلى جانب مهام الدفاع داخل المعبد، وظهر شكل جنيني للإدارة والسلطة من داخل المشاعة الريفية التي استندت على تنظيم(القرية -المعبد)، وتكونت السلطة السياسية كنتيجة لاجتماع القبائل تحت لواء سلطة الآلهة المشتركة، التي يمثلها المعبد، والتي يرأسها ممثله على الأرض الإله الروحي والزمني (محمد وحيد خياطة، 1994، ص 19-21)، ومع توسع القرى بسبب وفرة الغذاء وزيادة عدد السكان، انبثق من داخل (القرية-

المعبد) شكل جديد للتنظيم الاجتماعي وهو(المدينة-المعبد) وقد وصف هذه العملية التاريخية فراس السوّاح بالقول :(أقام الناس المعبد وسط القرية ليسهل على جميع السكان الوصول إليه، ونتج عن الاستقرار الزراعي، وتوفر المزيد من فائض الغذاء، تطور الحياة العمرانية وبناء المساكن من الطين، وقد تتصل المساكن بين تجمع قروي وتجمع آخر، لتشكل في حجمها مدينة مثل مدن (تللو) و(لاغاش) و(أور)(فراس السواح، 1986، ص26).هكذا بزغت أولى نواة (مدن-المعبد)التي تعد نتاجاً تاريخياً لهذه الأشكال المبكرة من تقسيم العمل الاجتماعي، وتعدد الاختصاصات في المجتمع، وبدأت المشاعة الريفية بالتفسخ بشكل تزامن مع تفسخ المجتمع الأموي، وبدأت السلطة تنتقل للرجل، ليبدأ عصر جديد من النظام الأبوي مع ظهور (مدن-الدول) القوية ذات التنظيم التراتبي الهرمي الصارم للسلطة، وتنوع أجهزة السلطة التي تدور في فلك (الملك-الإله)(توفيق سليمان، 1985، ص51).

ثانياً- أنواع (مدن-الدول) في الشرق الأدنى القديم:

يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من المدن، من منظور النشاط الاقتصادي، ونوع الوظائف والأدوار، التي قامت بها المدن وهي: (المدن الادارية) و(المدن التجارية).

أ- المدن الإدارية: كانت أولى أشكال المدن القديمة التي ظهرت في الشرق الأدنى القديم كما أشرنا سابقاً هي (المدن-المعبد) التي نشأت من داخل (القرية-المعبد) حيث كانت نواة (المدينة-المعبد)هي قصر الملك والمعبد الرئيس للآلهة المحلية، وتحيط من حوله الأحياء، التي يعيش فيها رعايا الملك من الجند والموظفين وجباة الضرائب، إضافة إلى الفئات الأخرى، من التجار والصنّاع الحرفيين) (M.Rosovitzeff, 1940, p510-511). وأتضح اندماج السلطة مع الدين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الأدوار المزدوجة للكهنة حيث (كان الناس يتوجهون للمعبد لممارسة الطقوس الدينية المحددة، بإشراف الكهنة، و بدأت تتشكل حول الكاهن الإدارة -السلطة، التي كانت مهمتها لا القيام بخدمة المعبد فحسب، بل بجمع الفائض أو الأقوات من الأراضي الخاصة للمعابد الآلهة، عدا عن الهبات والتبرعات، وبدأ اعتماد العسكر لحماية وحراسة ممتلكات المعابد، إلى جانب شكل من الإدارة-السلطة، وأصبح الكاهن الأكبر بمثابة رئيس السلطة في المدينة- المعبد(توفيق سليمان، 1985، ص59-65) فكان رئيس الكهنة يسمى في مصر القديمة (ان- EN) وفي بلاد الرافدين (باتيسا-Batisa) يقوم بالأشراف على إدارة (المدينة-المعبد)، التي ُعرفت بالأدبيات اليونانية القديمة باسم(نوم-NUM) ومع نهاية الألف الرابعة ق.م بدأت عمليات النمو للفائض من الغذاء تفرز امتداداً أفقياً لزيادة المساكن والسكان، وامتداداً عمودياً في شكل تنظيم الإدارة والسلطة، وبدأت من داخل (مدن-المعبد) تتشكل(مدن–الدول) التي تملك جيوشاً كبيرة نسبيا، وتقوم بغزو مدن–المعبد الضعيفة، وتفرض سيطرتها عليها، وبدأت تظهر أولى أشكال مدن- الدول المركزية؟ فقد شهدت مصر أولى محاولات توحيد مدن (النّوم) المبعثرة، بقيام دولتين؛ احدها في مصر العليا، والثانية في مصر السفلى، قبل أن تتوحد مصر على يد الملك (ممفيس أو منيس)(السلالة المصرية الأولى) فبنى مدينة أطلق عيها أسمه (ممفيس أو منيس)(واليس بدج، 1986، ص94)، وفي بلاد الرافدين كانت أولى المحاولات

اليائسة لتوحيد(مدن- المعبد) في سومار على يد (جلجامش) ملك مدينة (أوروك) في الألف الرابعة ق.ب، لكن محاولته باءت بالفشل، قبل ان تتوحد مدن-المعبد في بلاد الرافدين تحت لواء مدن-العواصم الكبرى مثل:(سومار– أكاد– بابل..الخ) ومن الملفت للانتباه ارتفاع عدد السكان النسبي في هذه المدن قياساً لذلك العصر، فقد قدر غولايف الكثافة السكانية متخذاً من حلب نموذجاً بحوالي400 نسمة\كم، فكان عدد سكان مدينة أوروك (200-20 ألف) وسكان حلب 40 الف نسمة(ف.ي. غولايف، 1989، ص77).

من الصعب تفسير ضخامة هذا العدد مقارنة مع المدن الأوربية في فرنسا وألمانيا ما قبل الثورة الصناعية، التي كان عدد سكانها يتراوح بين 3-5 آلاف، بمعزل عن توفر فائض كبير من الغذاء، الذي يصل إلى للمدينة على شكل ضرائب من الريف الزراعي المجاور. فمن الملاحظ تاريخياً أنه في حال تغير الحاكم او الدولة، كان الحراك الاجتماعي للسكان سريعاً، إذ ينتقل السكان من المدن القديمة إلى المدن الإدارية الجديدة، ولا يمكن تفسير هذا السلوك بغير سعي أصحاب المهن والتجار خلف رجال الدولة، لتأمين متطلباتهم، كونهم لوحدهم يمتلكون الدخل وينفقونه على حاجاتهم في المدن الجديدة، باعتبار مدن–الدول الإدارية هي المكان الطبيعي الذي تتم فيه عمليات (التوزيع-التبادل–الاستهلاك) للفائض من الإنتاج الزراعي.

لكن إلى أي حد يمكن مقارنة هذه المدن مع مدن البوليس (Adols-polis) العبودية في التاريخ الغربي القديم(Ancient)الإغريقي-الرومي، التي وصفها ماركس بـ(تجمع لمالكي العبيد والأرض) وميز هذه الظاهرة بالقول:(إن التاريخ القديم الكلاسيكي هو تاريخ المدن، هذه المدن كانت قائمة أساساً على الملكية الخاصة للأرض والعبيد) (كارل ماركس، مجلد 46، ج1، ص456).

قد يبدو التشابه ظاهرياً بين هاتين الظاهرتين، لكن الفوارق كبيرة بينهما نظراً لاختلاف الأسباب التاريخية لظهور كل منها، والاختلاف في التركيب الاجتماعي والطبقي بينهما.فمن حيث النشأة كان ظهور (المدن-البوليس) نتيجة لتحلل المجتمع المشاعي وظهور الملكية الخاصة، وكانت المدينة المكان الذي يعيش فيه الأحرار وملاكي الأرض والعبيد، وجرى فيه استهلاك الفائض والعمل بآن معاً، إذ تعيش فئات الأحرار في المدينة إلى جانب ملاكي الأرض والعبيد، من حساب هذا الفائض الزراعي القادم من الريف.أما (مدن–الدول) في الشرق الأدنى فقد تشابهت مع مدن-البوليس، لجهة كونها كانت تعيش أيضا على حساب الفائض المحصل على شكل ضريبة من الريف، لكن لم يكن هناك ملكية خاصة ولا وجود لملاكي الأرض والعبيد في المدينة، حيث اعتبر جميع السكان في المدينة هم (رعايا الملك) ويعيشون من هذا الفائض، ونمت هذه المدن وتوسعت بحسب نمو هذا الفائض.

كتب رتشارد جونز بهذا الصدد يقول:(فقط في آسيا بالتحديد، نستطيع ملاحظة هذا الشكل من المدن الكبيرة وهذا الحجم من الاحتياطي الكبير من الغذاء الكافي لإطعام عدد كبير من الموظفين والأفراد، المنقطعين بشكل كامل عن العمل الزراعي)(ريتشارد جونز، 1937، ص343-343).

أما أي.ل. مایاك فلخص الفوارق بين مدن- البوليس ومدن-الدول في الشرق القديم بالقول:(إن الفارق الأساسي هنا إنما يكمن تحديداً في شكل الملكية القديم، حيث كان الاختلاف في شكل الملكية، في نهاية المطاف، يمثل الفارق الجوهري بين مدن- البوليس وهذه الأشكال الاجتماعية السياسية والحكومية لمدن الشرق القديم، التي درج الباحثون على تسميتها مدن- الدول.ففي حين كان حق الملكية الخاصة في مدن-البوليس قد أعطى الفرد حق المواطنة في المدينة، وحق المواطنة أعطى الفرد حق الملكية الخاصة ضمن مشاعة المدينة، ولم يمتلك العبيد والغرباء مثل هذه الحقوق، وكان القانون الوضعي الذي يتم وضعه من قبل المشرعين والحكماء، هو الذي ينظم العلاقات الاجتماعية والسياسية، بين الأفراد داخل المدينة وبين المؤسسات، التي تشرف مباشرةً على إدارة المدينة، فإن مدن-المعبد ببساطة لم تعرف الملكية الخاصة، ولم تكن مكاناً لتجمع مالكي العبيد والأرض، إذ أن ملكية الأرض هنا قد انتقلت من مشاعة القبيلة إلى مشاعة القرية، ومن ملكية القرية إلى ملكية مؤسسة المدينة-المعبد، وأصبحت فيما بعد ملكية جهاز الدولة أو الملك حاكم المدينة.وكان القانون الذي يحكم هذه العلاقات المنظمة بدقة، للملكية والتصرف بالأرض والمياه والفائض، هو قانون إلهي، إذ يستمد الملك سلطته من الإلهة، باعتبارها مانحة الأرض والسلطة)(أي.ل. مایاك، 1983، ص29)، فالقانون الذي ينظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدن -البوليس هو قانون وضعي يضعه المشرعون لتحديد حقوق المواطنة، أما في (مدن-الدول) الشرقية القديمة، فان القانون وضعه الملك (الممثل للإلهة) ويتدّعم هذا القانون ويترسخ بفعل التقاليد، وتصبح مسألة الخضوع للقانون الذي يحكم به الملوك هو بمثابة الخضوع للقانون الإلهي ذاته) (M.Rosovitzeff, 1925, p205-206)، ومن هذه الزاوية أخذ ماكس فيبر القضية في منحى آخر إذ يقول: (إن الشروط التاريخية لتطور المدن الآسيوية، هي شروط بالكامل مناقضة ومعاكسة تماماً لشروط تطور المدينة الغربية، وبالرغم من وجود سمات مشتركة بينهما(..) لكن الفرق الجوهري بينهما، هو أن المدينة الغربية، كانت المكان الطبيعي، للانتقال من حالة اللاحرية إلى الحرية)(ماكس فيبر، 1923، ص30) فمن الناحية السياسية إن ما يميز المدن الشرقية القديمة عن المدن الغربية اليونانية (البوليس) هي سلطة الملك المطلقة على المدينة، واحتكار الدولة وإشرافها على جميع الأنشطة الاقتصادية، وهذه السلطة متمثلة بالموظفين الحكوميين، الذين يعينهم الملك مباشرة، ويقومون بأدوار الوسيط بين الملك ورعاياه، لكن هؤلاء الموظفين برأي روسوفتسيف (لا يشكلون فئة أو طبقة من ملاكي الأرض، بل يتلقون من الملك مقابل هذه الوظائف التي يقومون بها إما عطاءات نقدية أو عينية أو قطعة صغيرة من الأرض يعيشون منها في فترة الخدمة ولا يعتبروا ملاكين لها، شأنهم في ذلك شأن بقية الرعايا، ويتوجب عليهم دفع الضرائب أيضاً لخزينة الملك(M.Rostovetzeff, 1925, p375).

هكذا كانت السلطة السياسية في (المدينة-الدولة) المتجسدة بشخص الملك حاكم المدينة، تُعدُّ المالكة للأرض والماء والمواشي، وتسيطر على التجارة والحرف وكان جميع المنتجين يدفعون الضريبة للملك.واستمرت هذه الحالة على هذا النحو حتى العصرين (الهليني-الرومي).فلم تحصل (مدن-الدول) في مصر وسوريا على الحرية وكانت النخبة الأرستقراطية اليونانية كما يقول روبرت: (فئة صغيرة لها تمثيل في مجالس المدن ولم يكن لها شأن كبير، وكان حق المواطنة

يشمل فئات محدودة جداً من مواطني المدن من أصل إغريقي أو روماني)(M.Roberts, 1979, p24).. وكانت سلطة الملك على المدينة تفوق سلطة مجلس المدينة، فكان يتدخل في نشاط وأعمال مجلس المدينة (البوليس) ويعين الموظفين، ويفرض الضرائب على الأراضي الملحقة بالمدينة، التي يملكها مزارعون من سكان المدينة، وهذه الضرائب ذهبت إلى الخزينة الملكية مباشرة(مصطفى العبادي، 1975، ص211-231)

1-السلطة والتنظيم الإداري:

من المثير للاهتمام التنظيم الإداري الدقيق والصارم في (مدن- الدول) الشرقية، واستخدام الدولة لعدد كبير من الموظفين، وخضوع السلطة لنوع من التنظيم والتسلسل الهرمي، يقف على رأسه الملك حاكم المدينة أو الملك (الإله) كممثل للسلطتين السماوية والأرضية، ولديه ممثلين في المراكز الإدارية الأصغر وصولاً لأصغر وحدة إدارية متمثلة في القرية أو في المدن التجارية، فكانت السلطة في الريف يمثلها(العمدة-المختار)الذي يتم تعيينه في القرية بموجب تعليمات الملك، وقد ساعد العمدة في عمله مجلس الكبار الممثلين للعائلات الارستقراطية في الريف، وغالباً ما كانت سلطة وامتيازات هؤلاء تنتقل بالوراثة من الآباء للأبناء أما الموظف الوحيد في القرية المعين من قبل الدولة ويتقاضى أجر كان (كاتب القرية) الذي تمثلت مهمته بضبط سجلات القرية ونفوسها من البالغين الذكور، وأسماء العائلات والأفراد الذين يستثمرونها، وينظم سجلات أراضي القرية وحجم مساحاتها الصالحة للزراعة، وأنواع المحاصيل المزروعة، والضرائب المتوجبة عليها في سجلات خاصة. كانت مهمة هذا الموظف الإشراف على جمع المحصول، وقبل أن ينقل الفلاحون المحصول إلى بيوتهم، كانوا ينتظرون قدوم هذا الموظف مع الضامن او التاجر الذي يُفترَض قدومه من المركز الإداري ليسلموه حصة الدولة (الأرض والفلاح في مصر على مر العصور، 1974، ص89). لكن من المهم جداً القول أن السلطة الإدارية في (مدن-الدول) أدت أدوراً تاريخية وحيوية مهمة في استمرار حياة المجتمع، وعدم تعرضه للانهيار والتفكك، في فترات الحروب وانقسام الدول وسقوطها أحيانا نتيجة للغزو الخارجي، أو انتقال الحكم من أسرة حاكمة إلى أخرى، أو انتقال عاصمة الدولة من مركز إداري إلى آخر، حيث ظلت الوحدات الإدارية الأساسية كما في مصر القديمة (المدن–النوم) تتابع عملها الإداري بانتظام وهدوء، من تنظيم للري وللزراعة، وجمع الضرائب، والإشراف على العمل الزراعي ككل حتى تظهر دولة قوية جديدة تخضعها لحكمها (تاريخ الشرق القديم، 1988، ص39)

لم يحدث أي تغيير جوهري مهم لوظائف وأدوار المدن الادارية في الشرق الأدنى القديم في العصر(الهليني- الرومي) فقد خضعت مصر مثلاً في العصر الهليني (القرن الثالث ق.م) لشكل من التنظيم الحكومي الهرمي التسلسلي(Earaches) حيث كان مركز السلطة المركزية هو مكان إقامة الملك في العاصمة تليها(مدن-النوم) كوحدات إدارية أساسية، التي تقابل الولاية، وينقسم (النوم) إلى وحدات إدارية أصغر، لتصل إلى القرية كأصغر وحدة إدارية، لجمع الضرائب عن الأرض والأنفس، وكانت أهم الشخصيات الإدارية هي جامع الضرائب أو المسئول المالي، الذي كان في العصر الهليني يسمى(الإيكونوميس) ويأتي ترتيبه في الأهمية بعد أمير المدينة مباشرة،

وتعتبر اهم واجبات الوالي والإيكونوميس، تحمل المسؤولية أمام الملك في تحصيل الضرائب المستحقة على وحدته الإدارية للخزينة، وتنفيذ التعليمات الحكومية المتعلقة بالزراعة، ونوعية المواسم والمحاصيل ومواقيت الزراعة ونوعيتها، وتنظيم الري، وتحديد حجم حصة الدولة من المحاصيل والقطعان ونسبة الضرائب.وكان الملك يتدخل بتحديد المساحات الواجب زراعتها حبوباً، ومتى وأين يجب زراعتها، في ظل احتكار الدولة لتجارة الحبوب(الأرض والفلاح في مصر على مر العصور، 1974، ص85).

2-أشكال ملكية الأرض:

كانت الأشكال الأساسية لملكية الأرض في (مدن- الدول) في الشرق الأدنى القديم هي ملكية المعابد وملكية الدولة مع وجود قطاع صغير للملكية الخاصة:

أ- ملكية المعابد: تعتبر هذه الملكية من أقدم أشكال الملكية في الشرق الأدنى القديم. وإذا كان من الصعب العثور على بيانات دقيقة عن حجم هذه الملكية في العصور القديمة، فقد قدرت ملكية أراضي المعبد في مصر القديمة، في القرن الثاني عشر قبل الميلاد فترة سلالة الرعامسة بنحو يتراوح بين 8-15% من المساحات المزروعة(J.A.Wilson، 1951.p.270.) وكانت ملكية معبد الإله حورس في ادفو في أواسط القرن الثاني ق.م، نحو 18 ألف اورورة أي قرابة 11918 فدان (مصطفى العبادي، 1974، ص38).

ب-ملكية الدولة: يعتبر هذا الشكل من الملكية هو الشكل السائد بالنظر إلى حجم المساحة، ويُعد من الأشكال التي ظهرت بوقت مبكر أيضاً مع ظهور (مدن–الدول) وقد توسعت هذه الملكية تاريخياً بمصادرة أراضي الأسر الحاكمة المغلوبة في الحرب، إضافة للأراضي الخصبة على ضفاف الأنهار، التي تروى بمشاريع ري اصطناعية، وبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة يمكن الركون إليها، إلا أنها كانت تقدر في مصر وبلاد الرافدين بين 60- 75 %على الأقل من المساحة، نظراً لاعتماد الزراعة هنا على الري الاصطناعي على ضفاف الأنهار الكبرى(النيل- الفرات –دجلة). أما في سورية فكانت هذه النسبة أخفض، لا بسبب الاعتماد على الزراعة البعلية فحسب، بل لأن أرستقراطية المدن من التجار، كانت قد لعبت دوراً كبيراً لجانب رجال الدولة والأرستقراطية الدينية، بالحصول على حقوق الملكية المنقولة بالوراثة في بعض المدن السورية مثل حلب ودمشق، حيث لعبت هاتان المدينتان أدوراً هامة في التجارة الدولية إلى جانب وظائف الإدارة

ج- الملكية الخاصة:غالباً ما كانت هناك أرض مشاع واسعة تخضع لسلطة الملك، لكن حين يتم استثمارها تصبح ملكاً خاصاً، وقد يمنح الملك قطعاً صغيرة من الأرض كملكية خاصة لبعض اعوانه أو قادة جيشه أو موظفيه، كمكافأةً لهم على أعمال بطولية قاموا بها تتراوح مساحتها أو بين 5 -6 أفدنة كما في مصر(بين القرنين16-19 ق.م) وينتقل هذا الحق وراثياً إلى ابنائهم (مصطفى العبادي، 1974، ص38) وفي في بلاد الرافدين، كانت تتروح بين(5-2) هكتار، لكن

حقوق الملكية الخاصة حتى في العصرين (الهليني-الرومي)، التي وجد فيها مجالس مدن (البوليس) أو (جمنازيوم) في العصر الرومي، لم تتغير كثيراً (فكانت سلطة الملك تشمل هذه الأراضي التي كانت غالباً ما تُمنح لبعض الموظفين والقادة مدى الحياة، وتدفع ضرائب نحو ربع المحصول، وفي حال عجز أصحابها عن دفع الضرائب المستحقة، كان بإمكان الملك سحَبها من أيديهم وطرحها للبيع أو نقلها إلى أفراد آخرين من القواد أو العسكر في المدينة، الذين لديهم قدرة على تسديد ما يتوجب عليها من ضرائب)(الأرض والفلاح في مصر على مر العصور 1972، ص17) ويؤكد شيفمان (أن ظهور الملكية الخاصة واختفائها في آخر الأمر كان مرهوناً بإرادة الملك)(ي.ش.شيفمان، 1977، ص13، ص40)

2-إقطاع الخدمة: كانت الدولة في (دول-المدن) في العصر القديم تمنح الموظفين والعسكر عطاءات عينية دورية من الحبوب والغذاء والملابس، إضافة إلى المنازل والماشية والحديقة الملحقة(تاريخ الشرق القديم، 1988، ص128) أو كانت تصرف لهم رواتب نقدية محدودة، أو تمنحهم قطعة أرض (اقطاع خدمة)، وقد عرفت مدينة (آلالاخ) إقطاع الأرض مقابل الخدمة في القرن 18 ق.م، حيث منح الملك قرى بكاملها لأفراد الأسرة الحاكمة(فيصل عبد الله، 2003، ص165) وفي حضارة ماري(الألف الثانية ق.م) حيث اعتُبرت الأرض ملكاً للقصر، كان الملك يمنح الاقطاعات للموظفين كجزء من أجورهم (فيصل عبد الله، 2003، ص94).

3-طرق جمع الضرائب:عرفت المدن الإدارية القديمة طرق مختلفة في جمع الضرائب، فإما أن يقوم الملك بتعيين جباة الضرائب، ويتم جمعها مباشرة من الفلاحين بعد جني المحصول، أو تلجأ الدولة إلى طريقة الضمان (الالتزام) ببيع حصتها من ضرائب الأرض للتجار الملتزمين قبل جمع المحاصيل، على أن يسدد هؤلاء وبشكل مسبق قيمة الضمان نقداً للخزينة.

إن تنظيم جباية الأموال ووجود جهاز كبير من الموظفين يقومون بهذه الوظيفة، كانت مسألة بالغة الأهمية، لان ازدهار الدولة أو انحطاطها يتوقف كثيراً على حسن سير هذه العملية كما يقول روسوفتتسيف(حيث تم جمع الضرائب وتخزينها في عنابر ومستودعات الغلال، هذه الضرائب قام بجمعها آلاف من الموظفين، من مختلف المستويات، لتصل لآصغر موظف وهو جامع الضريبة في الريف.وكان هؤلاء الموظفين مسئولين مباشرةً أمام الملك، عن الوفاء بتسديد التزاماتهم للخزينة، من إتاوات وضرائب جمعوها من المزارعين ومن مختلف الفئات الأخرى)(M.Rosovitzef، 1940، p.328).وفي العصر الرومي بقيت هذه الوظائف، مثل وظيفة الخازن (مسؤول الأموال الملكية) ورئيس ديوان الخزينة، فكان هناك مسؤول مخازن الأغلال في الإسكندرية ومسؤول أملاك الإمبراطور الخاصة (M.Rosovitzef، 1940، p.404)

إلى جانب هذه الطريقة في جمع الضرائب من قبل الموظفين، كانت طريقة (الالتزام) أي ضمان الضرائب من قبل التجار، فقد أدى التجار دوراً هاماً في ضمان حصة الدولة من المحاصيل، فكان الذين يقومون بشراء حصة الدولة من الحبوب، يُعَرفوا باسم (الملتزمين) وعلى كل حاكم ولاية إطلاع الملتزم على الأرض، ومساحتها ونوعية محاصيلها، وفي حال تأخر الولاية عن دفع

حصتها من الحبوب، كان على موظفي الولاية وكبار حكامها أن يدفعوا غرامات ثقيلة للملتزم، إلى جانب دفع ما يتوجب على الولاية من الحبوب للملتزم(مصطفى العبادي، 1975، ص227).

عرفت مصر طريقة الضمان في عصر الفراعنة، وفي بلاد الرافدين في العصر الساساني، وكانت هذه الطريقة هي الأكثر شيوعاً في المرحلة (الهلينية–الرومية) فظهرت وكالات تجارية لضمان المحصول.وكانت قيمة الريع –الضريبة متباينة، من منطقة لأخرى تبعاً لدرجة خصوبة الأرض أو إنتاجيتها، ومن عصر إلى آخر وتراوحت بين السدس(1\6) والربع (1\4) إذا كانت مروية بجهد، أو بين الثلث (1\3) والنصف(1\2) إذا كانت بعلية، وفي بعض الأحيان وصلت إلى الثلثين(2\3) وأحياناً(3\4) من المحصول كما في العهد الساساني في بلاد الرافدين (يو.آ. سوسولدوخو، 1950، ص49، ص55).وتشير الوثائق الملكية في إيبلا لشيوع طريقة التحصيل النقدي للضرائب إلى جانب التحصيل العيني، لا من التجارة فحسب بل من المزراعين، وهذه دلالة على وجود ملكية خاصة وتوفر النقد بيد أصحابها لدفع الضرائب، ففي أرشيف الخزينة الملكية، هناك لوح طيني يشير إلى حجم موجودات الخزينة من الذهب الخالص يقدر بنحو1740مينا(سبيكة) تعادل 870 كغ ذهب(فيصل عبد الله، 2003، ص45) وقد اختلفت أساليب تحصيل الضرائب من عصر لآخر، ودرجة تعسف الحكام والموظفين في تحصيل الضرائب، ومن النصوص السومرية القديمة المكتوبة، التي تدل على تعسف جامعي الضرائب، وعلى لسان أحد الرعايا يقول:(حتى الموت لم يخلص الناس من الضرائب والمغارم، فعندما يؤتى بالميت إلى المقبرة ليُدفن، يحضر عدد من الموظفين يطالبون أهالي الميت بمقادير من الشعير والخبز والجعة "البيرة" والمؤن المختلفة، ومن أقصى الدولة إلى أقصاها، انتشر جباة الضرائب فلا عجب إذا تضخمت أملاك القصر حتى أصبحت أراضيه وأملاكه تشكل عقاراً متصلاً واسعاً)(وديع بشور، 1981 ص117-118) وقد شهدت المرحلة الرومية حالات مشابهة لتعسف جامعي الضرائب، حيث كانوا ينبشون قبر الفلاح الذي مات ولم يدفع ضرائبه، فيأخذوا جثته لإرغام أهله وأقاربه، على دفع الضرائب المتوجبة على الميت (مصطفى العبادي، 1974، ص115).

4-**الدولة وطرق توزيع واستهلاك الفائض:**لقد أشرنا سابقاً أن ما يفسر ظهور الدولة كجهاز تنظيم أداري ضخم، يستخدم أعداداً كبيرة من رجال (السيف والقلم) يعود سببه إلى توفر فائض كبير من الغذاء لإطعام هذه الاعداد الضخمة من الفئات المنقطعة عن العمل المنتج، لكن كيف كانت الدولة تنفق هذا الفائض؟ وما هي أبواب أنفاقه واستهلاكه؟ يمكن تقسيم أبواب إنفاق الدولة للفائض إلى الأبواب التالية:

ا- صرف مرتبات جهاز الموظفين والجند: غالباً ما كانت الدولة توزع المرتبات على شكل عطاءات عينية من الحبوب والأغذية (بشكل موسمي أو شهري) على العاملين في الدولة، مع وجود بعض العطاءات النقدية على نطاق محدود، وكما تشير السجلات الملكية في حضارة (ماري) كان الملك يدفع أجور شهرياً للعاملين، حتى للمشتغلين في الحرف والزراعة ورعاة الأغنام، فكانوا يتلقون أجرتهم عيناً(فيصل عبدالله، 2003، ص94) ولم يكن هذا الأمر مقتصراً

على (دول– المدن) والممالك الزراعية، بل حتى في (دول-المدن) التجارية مثل أوغاريت (Ugareat) في القرن السابع ق.م ومدينة لارسا(Larsa) في القرن التاسع ق.م. فقد منحت الدولة موظفيها عطاءات من الحبوب والزيت والصوف وبعض النقود، وكان بعض الملوك يمنحون لموظفيهم المنازل والماشية والبساتين (م.ل.غيلسر، 1986، ص215) وفي كلا الحالين تلقت طبقة الموظفين وسدنة المعابد أو(الاكليروس) عطاءات عينية من الخزينة الملكية (فكان الموظف الذي يعمل في خدمة الملك، كما هو حال خدام المعابد، يتلقون الأغذية بشكلها الطبيعي من مخازن الدولة أو المعابد، أي من الحصة التي جمعها على شكل ضرائب لصالح الملك أو ضرائب المعبد)(ماكس فيبر، 1923، ص71).

ب-الأنفاق على مشاريع الري والمرافق: كانت الدولة تنفق على صيانة مشاريع وشبكات الري وبناء السدود والخزانات الأرضية وحفر الأقنية، إضافة إلى شق الطرقات، ومسح الأرض، و تأمين حماية القوافل التجارية.فقد قام الملك منيس مؤسس أول دولة مركزية في مصر جمعت مصر العليا مع مصر السفلى في دولة مركزية واحدة في النصف الثانية للألف الثالثة قبل الميلاد، بعد بناء مدينة حملت اسمه (مينيس أو ممفيس) فبنى إلى جانب قصره معبد الإله (بتاح) ووضع القوانين والتشريعات وقام ببناء شبكة ري ضخمة لعموم مصر.(1981 ، pp54، Biech).وقد بنى الفراعنة في فترة ما بين القرنين التاسع والثامن ق.م سد اللاهون على نهر النيل بهدف حجز مياه الفيضان، واستصلحوا مساحة من الأرض تقدر بنحو 27 ألف فدان (العبادي 1994، ص34). وفي بابل هناك اشارات في بعض مواد قانون حمورابي لعناية الملك بأنظمة الري، ووضع عقوبات وغرامات كبيرة على من يهملون شبكات الري، التي تمر بأراضيهم ولا يقومون بإصلاحها.(سليمان، 1985، ص201).

ج-الإنفاق على بناء القصور والمدن: عرفت حضارات الشرق الأدنى القديم مظاهر مذهلة للإنفاق على المشاريع العمرانية الضخمة كالأهرامات في مصر، والزقورات في بلاد الرافدين، وبناء القصور والمعابد وأماكن الاستجمام الملكية.ولم تتغير الاحوال في كثيراً في العصر الهليني، فبقي الريف الزراعي في الشرق الأدنى مصدراً لثروة الملوك، وبقي الريف محافظاً على عاداته وتقاليده السابقة ودياناته القديمة(فيليب حتي، 1982، ص181) وكان الريف المصدر الأساسي للحصول على الغذاء والحبوب، لإطعام المدن والجهاز الاداري، واستخدام المتبقي في التجارة الخارجية، أو بناء المدن التي سموها بأسماء الأسرة الملكية الحاكمة، وعلى أقل تقدير بنى السلوقيون نحو60 مدينة (إدارية) (آي.إف. فيخمان، 1974، ص3-7) ومن هذه المدن الباقية إلى اليوم (الاسكندرية) تكنّياً بالاسكندر المقدوني و(أنطاكية) أنتوخيان و(اللاذقية) لودقيا، وأفاميا وطرسوس وطرابلس (تريبولي) وسلوقيا ..الخ(فيليب حتي، 1982، ص181)

د-اكتناز للذهب والفضة: إذا كان لدى ملوك الهند والصين القدماء ولع كبير بجمع وتكديس الذهب، انعكس على سلوك رعاياهم، فإن ملوك مصر القديمة وسوريا وبلاد الرافدين استخدموا الفضة إلى جانب الذهب، كأساس في عمليات التبادل التجاري وتقدير قيمة الضرائب، إلى جانب الاكتناز وتزيين المعابد. ففي وثيقة(لوح فخاري) تم العثور عليها في مكتبة ايبلا هناك أشارة

واضحة إلى (أن كبير الموظفين ابريوم كان مسؤولاً مباشراً عن الخزينة وسلم نحو 329 كغ من الفضة ونحو 5 كغ ذهب وأكثر من 1000 قطعة من الألبسة، وارتفعت موجودات الخزينة في عهد ابنه الذي ورث أبيه في هذا المنصب (أبي ذكير) من 420-730 كغ فضة ونحو من20-22كغ ذهب ومن الثياب من3- 5 آلاف قطعة (فيصل عبد الله، 2003، ص288-289) وفي مصر قدرت موجودات المعبد في فيلادلفيا عشية الغزو الهليني بنحو 2000 تالنت فضة أي ما يعادل 60 طناً، قام ملوك البطالمة بمصادرتها وتحويلها للخزينة باعتبار الملك رئيساً لمالكي النقد)(M.Rosovitzeff، 1940.P.404)

5- الصناعات والعمل الحرفي: عرفت حضارات الشرق الأدنى انماط عديدة للعمل الحرفي، وكانت اقدم هذه الأشكال قد ظهرت داخل المعابد القديمة، التي تتخصص بتزيين المعابد والمدافن، ومع ظهور المدن- الدول والدول المركزية، أصبح العمل الحرفي من بين أهم القطاعات الإنتاجية في المدينة، وقد عرفت هذه المدن نوعين من العمل الحرفي:

أ-العمل الحرفي في المدن: عرفت مدن الشرق الأدنى القدين شكلين للعمل العمل الحرفي الحضري :الأول وهو الورش التابعة للدولة، والثاني العمل الحرفي الحر، وكان الشكل الأول هو السائد غالباً، فكانت الدولة تقدم لحرفييها المواد الأولية وأدوات العمل، ويتلقى الحرفي أجراً شهرياً لقاء عمله على عطاءات غذائية وألبسة وبعض الجرايات النقدية البسيطة، وكانت الدولة تتصرف بتسويق الإنتاج.إلا أن هذا الشكل من العمل الحرفي كان يتطلب تقنيات فنية ومهارات كبيرة، وتتميز منتجاته بجودتها العالية، وكانت منتجاته مخصصة لرجال الدولة، من الجيش والموظفين ورجال القصر، ويذهب القسم الفائض عن حاجة الاستهلاك إلى التجارة الخارجية، لاسيما الأنسجة المطرزة والموشاة بالذهب، وصناعة الأحجار الكريمة والجواهر والحلي.فكما تشير المصادر التي تعود إلى القرن الحادي عشر قبل الميلاد في عصر الرعامسة، أن العمل الحرفي في المعابد والمدافن كان عملاً حكومياً، وكانت الدولة تقدم للحرفيين المواد الأولية وأدوات الإنتاج، وكانت جماعات العمل في الورش تنقسم إلى مجموعات تتألف كل منها من خمسة أفراد يرأسهم كبير الحرفيين، وتلقى الحرفيون عطاءات عينية من الحبوب والبيرة "الجعة" لقاء عملهم، ولم يقتصر تقديم العطاءات للعاملين في الحرف، بل شمل جميع المهن الأخرى كالأطباء وصانعي الأدوية، فتلقوا شهرياً 77 كيلاً من الحنطة و19 كيلاً من الشعير في حين حصلت النساء من العبيد على 14، 5كيلاً من الشعير ومثلها من القمح (ي.سي.بوغاسلافسكي، 1983، ص179-180) والحالة ذاتها كانت شائعة في مدن بلاد الرافدين في العصور القديمة، حيث كان الحرفي يحصل 550 كيل من الحبوب، وحوالي3 ليتر زيت، 1.5كغ من الصوف سنوياً(دياكونوف، 1980، ص99). وفي إيبلا التي كانت تتميز بصناعة الألبسة الصوفية والأقمشة الفاخرة، كان الحرفيون يتلقون أجوراً شهرية عينية ونقدية، وحتى العاملين في المهن الخدمية كالحلاقين والعازفين على الآلات الموسيقية والحدادين الذين تجاوز عددهم 500 حداد كانوا يتلقون أجورهم من القصر (فيصل عبدالله، 3003، ص51) وفي مصر في العصر البطلمي كان هذا الشكل من الورش الحكومية هو الشكل الأساسي في مدن

(الإسكندرية –الفيوم) للحرف، إلى جانب العمل الحرفي في المعابد، وكانت هناك حرف في الريف تعتمد على العمل الحرفي المنزلي.وخضعت جميع أنواع العمل الحرفي هذه لإشراف مباشر من الدولة، التي نظمتها في تنظيمات حرفية ومهنية خاصة، بهدف ضبط عملية جمع الضرائب على الإنتاج الحرفي، بما في ذلك الإنتاج الحرفي في الريف) **(**M.Rostovtzeff، 1925، p301**)**.

إلى جانب هذا الشكل من الصناعة والمهن عرفت مدن الإدارة الحرف في الورش الحرة، فكان حرفييها يدفعون الضرائب للدولة، ويعملون تحت إشراف التجار الذين يقدمون المواد الأولية ويقومون بعمليات التسويق، وعادة ما كان التجار يأخذون المنتجات من الحرفي بأسعار أدنى بكثير من أسعار السوق **(**آي.ف.فيخمان، 1965، ص122-123**)** وكان هناك موظف مسؤول عن التجارة يدعى تامكار(Tamkar) ومهمته الإشراف والرقابة على تحديد وضبط الأسعار للسلع المختلفة **(**ب.ف.أفديف، 1970، ص71**)**

تميزت المنتجات الحرفية النسيجية في مدن الشرق الأدنى بتقنياتها العالية وجودتها المرتفعة، وكانت مخصصة لجمهور محدد من المستهلكين، من رجال القصر والبلاط والموظفين الكبار ورجال الجيش والأرستقراطية المالكة للثروة، ويسجل المؤرخ الرومي Plinus بلينوس الذي عاصر تلك المرحلة هذه الملاحظة القيّمة بقوله: إن قيمة واردات الإمبراطورية من الهند وسيريس "سورية" وبلاد العرب كانت تربو على 100مليون Sesterces "سِسترسس(عملة رومية قديمة من الذهب او الفضة تراوح وزن القطعة بين 2، 5-3غ) فكنا ندفع من أجل كمالياتنا ومن أجل نسائنا ثمن بضائع تباع لنا بأثمان تبلغ مائة ضعف من ثمنها الأصلي)(مصطفى العبادي، 1975، ص265**)** والمثال الأكثر نصوعاً تقدمه (فينيقية) العريقة بتجارتها وصناعاتها، إذ أن الأنسجة الصوفية التي كانت تصلها من مصر والحرير القادم من الصين، يُعاد صبغها بألوان زاهية حمراء أو صفراء، حيث اكتشف الفينيقيون سر هذه الطريقة من مركبات نباتية وكيميائية مختلفة واحتكروا سرها، فكانت منتجاتهم يُدفع بها في أسواق روما نحو 2000 دينار لكل كغ من الملابس الصوفية، أما الأصناف الصوفية الممتازة فكان ثمن القطعة يقابل وزنها ذهباً وقد تصل 50 دينار للفونت (الفونت= 50 دينار ذهبي وزن) أما الملابس الحريرية فوصلت أسعارها إلى 150 ألف دينار للفونت، وتعكس هذه النسب وجود معايير دقيقة للقيمة، بين الذهب ووزن الملابس: الصوف 1:1، الحرير 1:3 (مصطفى العبادي، 1975، ص45، ص265) وقد لا يوجد وصف لهذا الغزو التجاري لمنتجات الشرق الأدنى الصناعية لدول أوربا أبلغ من وصف لويس ارشيبالد إذ يقول: (حتى نهاية القرن الرابع ومطلع القرن الخامس ميلادي كانت أوربا من الناحية الاقتصادية والصناعية مجالاً استثمارياً لصالح سورية والإسكندرية والقسطنطينية كما في القرون السابقة)(ارشيبالد، 1960، ص22**)**.

ب-العمل الحرفي في الريف: إلى جانب هذه الأشكال الفاخرة من الصناعات في المدن، كانت هناك حرف ومهن في الريف نشأت كجزء متمم للاقتصاد المنزلي، وكان هذا النوع من الحرف (يُمارس في المنازل، أوفي أمكنة خاصة، ويذهب قسماً ضئيلاً منه للتجارة مثل الحياكة والغزل

والنسيج، لكن هذا النوع كان لا يتمتع بجودة عالية تضاهي صناعة المدن ولا يتطلب مهارات وتقنيات عالية، وكان يعتمد على المواد الأولية المحلية المتوفرة مثل الكتان أو الصوف، ولا يتطلب أدوات وأماكن خاصة ويمكن مزاولته في المنزل) (مصطفى العبادي، 1975، ص255) إلى جانب هذه الصناعات انتشرت في الريف صناعة الفخار والصناعة الغذائية، كتصنيع الألبان والعسل والنبيذ وتصنيع جلود الماشية، وضمن القرية كانت هناك مطاحن الحبوب ومعاصر الزيوت وورش الحدادة، وهؤلاء الحرفيين منقطعين عن العمل الزراعي ويبادلون منتجاتهم بالحبوب أو المنتجات الحيوانية، وكانت جميع هذه الحرف تدفع ضرائب للدولة بشكل عيني أي حصة من الإنتاج المعد للتبادل أو البيع.(M.Rostovtzeff.، 1925، p375)

ثالثا-المدن التجارية في الشرق الأدنى القديم: عرف الشرق الأدنى القديم إلى جانب (مدن-الدول) الإدارية، نمطاً آخراً من المدن، وهو (مدن-الدول) التجارية، وإذا كانت نشأة المدن الإدارية، وتطورها وحياة سكانها، وبقائها مرهوناً بحجم الفائض من الإنتاج الزراعي الواصل من الريف، فان ظهور وتطور المدن التجارية ارتهن بحركة الفائض الزراعي في التجارة الخارجية الدولية.

لقد أدت هذه المدن التجارية أدواراً هامة في التجارة الدولية، وشغلت وظائف متممة لدورة الحياة الاقتصادية في(دول-المدن) والإمبراطوريات المركزية المجاورة، فساهمت بتأمين المعادن والخامات والمواد الأولية اللازمة للصناعات الحرفية في (دول- المدن) الادارية، وأدت دوراً وسيطاً في ايصال منتجاتها إلى الأسواق الدولية.

يعكس هذا الأمر حالة مبكرة من تقسيم العمل الجغرافي والاعتماد المتبادل بين المدن التجارية والمدن الإدارية. فالمدن الإدارية كانت تقدم الغذاء للمدن التجارية، في حين تقوم المدن التجارية بدور الوسيط التجاري بين المدن الإدارية وإمبراطوريات العالم القديم، في استيراد المواد الأولية وتصدير السلع المنتجة. وقبل أن نتحدث عن طابع الإدارة في هذه المدن لا بد من الإشارة أن هذه المدن كانت مشابهة في تنظيمها الادراي لنموذج (مدن–الدول) في الإمبراطوريات الزراعية المجاورة، وقد تتحول في ظروف استثنائية إلى إمبراطوريات تجارية عالمية على غرار(أوغاريت- المدن الفينيقية- تدمر..الخ).

لاشك أن هذه المدن التجارية أدت أدوراً حيوية في التجارية الدولية بين حضارات العالم القديم، بين شمال المتوسط وجنوبه وشرقه.فظهرت هذه المدن إما في نقاط تقاطع التجارة الدولية البحرية على شواطئ البحر المتوسط أو الخليج العربي مثل (البحرين- أوغاريت- صور- طرابلس- الإسكندرية)، أو في نقاط تقاطع القوافل التجارية البرية أو على مقربة من الواحات الصحراوية مثل (مكة - تدمر- بترا- أنطاكية).هكذا كانت تجارة آسيا(الهند-الصين) تعبر هذه المدن إلى فارس و شبه الجزيرة العربية، محملة بعاج الهند و الحرير من الصين، والتوابل و البخور من شبه الجزيرة العربية والمعادن والأنسجة من فارس، لتمر عبر سوريا إلى مصر ومنها إلى أوروبا القديمة. وسنتوقف عند بعض نماذج (المدن- التجارية) وأهمها:

1-أوغاريت:تُعد أوغاريت واحدة من أقدم (مدن- الدول) التجارية في شرق المتوسط، وقد تناوبت على هذا الدور في مرات عديدة بين الألف الثالثة والألف الثانية ق.م، وكانت من اهم الفترات في القرن الثالث عشر ق.م أثر توقيع معاهدة السلام بين الحبشة ومصر، حيث تحررت أوغاريت بموجب هذه الاتفاقية من القيود الاقتصادية التي كانت مفروضة عليها، وأخذت تحل محل (جبيل الفينيقة) في تجارة البحر المتوسط، فعادت لممارسة أدوارها وعلاقاتها التجارية الخارجية، وأسست أسطولاً بلغ عدد قطعه نحو 150 سفينة (انطون سعادة، 1982، ص 115- 117) فكانت مراكبها تجوب سواحل البحر المتوسط محملة بالبضائع التابعة للملك، الذي كان يمارس التجارة والربا شخصياً، ويقوم بعقد الصفقات التجارية في قصره، ويساعده موظفون تابعون له أُطلق عليهم"Tamcares"(كلود شيفر، 1980، ص91) وكان الملك يوزع على جميع التجار والحرفيين وبشكل دوري عطاءات عينية من الحبوب والصوف والزيت إضافة إلى مبلغ نقدي محدود(م.ل.غيلتسر، 1968، ص251) إلى جانب التجارة كان العمل الحرفي مزدهراً في أوغاريت، فبلغ عدد أصناف الحرف فيها أكثر من40 صنفاً، وكان الحرفيون يعملون لدى الملك مباشرة ويتلقون إلى جانب الموظفين أجوراً، وقد يمنحوا قطعاً من الأرض لزراعتها لقاء عملهم ويقدموا 1\3 المحصول للملك كريع، إلى جانب قيامهم بالسخرة المفروضة على جميع الرعايا لصالح الملك عند الضرورة (م.ل.غيلسر، 1968، ص114، ص245، ص329) ويشير شيفمان: إلى أن الأراضي المحيطة بالمدينة كانت تتبع للملك، ويقدم مستثمروها (الريع) للملك عيناً ونقداً، وكانوا ملزمين بأعمال السخرة والخدمة في الجيش الملكي(آي.ش.شيفمان، 1982، ص358).هكذا خضعت أوغاريت، مثل فينيقيا ومدن –الدول التجارية الأخرى لنظام مركزي صارم في الإدارة، وأحتكر الملوك معظم الأنشطة الاقتصادية.

2-البحرين(دلمون): أدت هذه المدينة دوراً مهماً في التجارة الدولية الوسيطة بين الهند القديمة وبلاد النهرين عبر الخليج العربي بدءاً من القرن الرابع والعشرين ق.م، فكانت صادرات بلاد النهرين تمر عبر الصحراء إلى دلمون (البحرين) محملة بالحبوب والتمر والزيت والصوف والمنتجات الحرفية المختلفة إلى الهند، وتستورد من الهند المعادن والحجارة والخشب والصيد والأحجار الكريمة(تاريخ الشرق القديم، 1988، ص12).

3-مدن-الدول الفينيقية: تقدم فينيقيا مثالاً لم يعرف له التاريخ القديم مثيلاً في السيطرة على التجارة العالمية، ويعتقد هيردوت ان اصل الفينيقيين أو(الكنعانيون) يعود إلى البحرين(دلمون)، وهناك جدل كبير بين المؤرخين حول الحضارة الفينيقية، التي بنت مجموعة (مدن-دول) تجارية على الساحل اللبناني-السوري، وبنت مستعمرات تجارية غرب المتوسط كان أبرزها(قرطاج).

مرت هذه الحضارة بحركات مد وجزر، تغيرت عواصمها باستمرار (صيدا- صور-جبيل-طرابلس) شهدت هذه الحضارة ع ازدهاراً كبيراً بين(1500- 300ق.م) فحلت فينيقيا محل أوغاريت، بعد سقوط هذه الأخيرة، في احتكار التجارة البحرية في البحر المتوسط، وقامت بتوحيد (دول-المدن)على الساحل اللبناني، بمجرد خروج القوات المصرية منها، وتحررت من التبعية لمصر وفارس، واتخذت من (طرابلس) عاصمة لها، ثم تحولت لنموذج دولة تجارية

مركزية في القرن الرابع ق.م. كان لها أساطيلها البحرية الخاصة، التي حملت المنتجات الحرفية والنسيجية السورية والفينيقية لمناطق بعيدة في حوض البحر المتوسط، وقامت بتصنيع الأنسجة الصوفية والحريرية الثمينة، وكانت تقوم أحياناً بإعادة تصنيع وصباغة الأنسجة المستوردة من مصر والهند والصين لتعيد تصديرها، كما قلنا سابقاً، وكانت هذه الأنسجة من الجودة بحيث كان يوزن مقابل وزنها ذهباً في أسواق روما القديمة(آي.ش.شيفمان، 1961، ص13)

4-تدمر :خضعت تدمر لسيطرة الملك الرومي كمستعمرة تجارية ومحمية عسكرية تابعة لروما حتى منتصف القرن الثاني ميلادي، حين منحها الإمبراطور هارديان لاستقبالها الحافل له لقب (المدينة الحرة) وأصبحت بموجب هذا اللقب ذات حكم ذاتي تدير شؤونها بنفسها، وتجمع الضرائب من مكوس التجارة العابرة لنفسها، واحتفظ الإمبراطور بحق بقاء ممثل عنه عرف باسم Curator ومهمته مراقبة الخزينة في المدينة(عدنان البني، 1978، ص102) واستطاعت الملكة زنوبيا أن تبسط سيطرتها على طرق التجارية البرية والبحرية مع (الشرق الأقصى)الهند والصين ومع روما و(الشرق الأوسط)، وتشير بعض المصادر أن نفوذها السياسي وصل إلى مضيق البوسفور وفارس وأرمينيا إضافة لمصر وسورية(عدنان البني، 1978، ص103-120).

من نافلة القول أن ملوك و أباطرة العالم القديم أدركوا (كما هو الحال اليوم) أهمية الاستيلاء على هذه المنطقة في (شرق المتوسط) للسيطرة على التجارة العالمية والتحكم بحركة الفائض العالمي، فكانت هذه المدن تخضع باستمرار لسيطرة القوى العظمى أو الدول المركزية المجاورة، التي كان لها موظفيها وجبات ضرائبها في هذه المدن، الذين جمعوا مكوث التجارة لصالح خزينة ملوكهم، فكان لملوك الفراعنة، على سبيل المثال، ممثلين في المدن التجارية على السواحل السورية، يرأسهم موظف كبير أطلق عليه اسم(Rabettsion) ومهمته الحفاظ على المصالح التجارية لمصر، وإعلام فرعون عن تحركات حكام المدن المجاورة، وعن خطط وتحركات القوى المعادية في الدول المجاورة، وإذا اقتضت الحاجة يقوم (ربيتسون) بالتدخل المباشر، وتركزت مهمته الاقتصادية في جمع الضرائب من هذه المدن للحفاظ على كنوز وثروات الملك المصري الخاصة(الدبلوماسية والعلاقات الدولية بين الدول في الشرق القديم، 1978، ص43) بالمقابل فإن هذه المدن-التجارية كانت تحصل على الغذاء والحبوب من الملوك الخاضعة لحكمهم، إذ نجد مثلاً أن حمورابي بين القرنين الثامن عشر والسابع عشر قبل الميلاد قدم عرض مساعدة لملك ماري بتقديم صفقة من القمح تصل إلى(50 الف حمل حمار من القمح)أي نحو(4000طن)(الدبلوماسية والعلاقات الدولية بين الدول في الشرق القديم، 1978، ص23).

في العصر الرومي كانت هذه المدن مصدر ثروة كبيرة لروما، فقد مارست روما احتكار تجارة الحبوب وتقدم إحدى البرديات المصرية التي تعود للقرن الثاني ميلادي نصاً لمحاكمة الامبرطور كومودرس لرئيس جمنازيوم (مجلس المدينة) الإسكندرية ويدعى أبيانوس لقيامه بمزاولة احتكار تجارة الحبوب وبيعها في مدن أخرى بأربعة أمثال ثمنها لتعويض نفقاته الخاصة(مصطفى العبادي، 1975، ص45، ص118-119).هكذا كانت مصر تسمى(عنبر القمح للإمبراطورية

الرومية)، وقد جمع الإمبراطور أنطاسيوس ثروة قدرت بنحو 320 ألف رطل ذهب في مطلع القرن الرابع ميلادي من احتكار هذه التجارة(لويس ارشيبالد، 1960، ص27)

ثالثاً-السلطة السياسية المطلقة(TOTAL POWER): ذهب بعض المفكرين مثل كارل ماركس لتفسير سبب ظهور الاستبداد والسلطة المطلقة في حضارات الشرق القديم للاعتقاد (إن الزراعة المروية على ضفاف الأنهار الكبرى مثل: الفرات –النيل-الغانج-الأصفر..الخ استدعت مثل هذه الحاجة لوجود الدولة كجهاز منظم لهذه الأعمال الضرورية).(كارل ماركس، مجلد46، ج1، ص8) لكن المكتشفات الأثرية الحديثة عن تاريخ الشرق القديم أكدت بأن هذا الشكل من السلطة سبق هذه المرحلة بكثير، كما مر معنا في مدن –الدول، وفي المدن -التجارية ايضاً، التي لم تعتمد على الزراعة المروية، ولم يكن للزراعة دور مهم في حياتها الاقتصادية مثل أوغاريت وفينيقيا وتدمر وبترا..الخ.

تبدو الإجابة الممكنة لتفسير هذه الظاهرة من وجهة نظرنا هي: محدودية المساحة الصالحة للزراعة، الذي ترافق مع الخصوبة المرتفعة للتربة وإنتاجية الارض، فالغلال الوفيرة سمحت للفلاح بالتخلي عن قسم كبير من انتاجه للدولة دون ان يتضور جوعاً؟ لا بل هناك فائض عن استهلاكه السنوي يُمكنّه من تخزين كمية لا بأس بها من الغذاء تحسباً لسنوات جفاف أو قحط قادمة؟ ففي حوران مثلاً في العهد الرومي كما يشير (هيرودوت) كان المِد من القمح يعطي أكثر من 20مداً ولهذا كانت حوران تسمى إهراء(عنبر) روما، وذلك*لخصوبة* أرضها ووفرة محاصيلها الزراعية، وخاصة قمحها الذي يمتاز بجودته العالية، وكانت خصوبة الارض مرتفعة في بلاد الرافدين ايضاً(فكان المد من البذار يأتي بنحو 200 ضعفاً وقد يصل إلى 300 في المواسم الممتازة، وكان طول سنبلة القمح 3، 5 بوصة)(هيرودوت، 2001، ص121، ص138) أما في مصر فيقول:(لا تحتاج الزراعة لكثير من الجهد، ويكفي ان يقوم الفلاح بغرس البذار بدون محراث او أدوات، بعد ان تنحسر مياه النيل، وينتظر الغلال الوفيرة)(هيرودوت، 2001، ص138).وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار محدودية المساحة الصالحة للزراعة التي لم تكن تتجاوز 4% من مجمل المساحة الكلية في مصر، وهي محصورة بالمنطقة الممتدة على جانبي النيل ومنطقة الدلتا، فإن هذه المساحة المحدودة تميزت بالخصوبة المرتفعة جداً، إضافة لإمكانية زراعتها بثلاثة محاصيل سنوياً، مما يؤمن وفرة كبيرة في الغذاء، كانت سبباً في ارتفاع عدد سكان مصر في زمن الفراعنة يتراوح بين 8- 10مليون نسمة وظل عددهم قرابة 8 مليون حتى القرن الأول ميلادي، كما تشير بعض المصادر، ومع توفر الإدارة الجيدة والاستثمار الأفضل للأرض، وبالشروط القديمة ذاتها للري، فإن إنتاج مصر من الغذاء يكفي لإطعام 23 مليون نسمة(آ.آيرو، 1954، ص19)

لكن هذا لا يعني إطلاقاً أن سبب ظهور الدولة المركزية في مصر، التي تتصف بالسلطة المطلقة، هو ارتباطها بالزراعة المروية كما ذهب ماركس وأنصار (نمط الإنتاج الآسيوي)(كارل ماركس، المجلد13، ص7) فقد ظهرت منظومات مماثلة من الدول المركزية في مناطق اعتمدت على الزراعة المطرية مثل إيبلا في القرنين السابع عشر والرابع عشر ق.م حيث مستوى الأمطار

فيها كان كافياً لزراعة وفيرة، كما كانت الأراضي المروية في إيبلا محدودة ولم يتجاوز 10-15% من مساحة الأرض على امتداد مساحة الدولة.مع ذلك كان في خزائن الملك من المؤن والمحاصيل ما يكفي لإطعام 18 مليون نسمة، في حين لم يكن يتجاوز عدد سكان المملكة 230 ألفاً، هذا عدا عن إنتاج الزيوت والخمور، مع ذلك كانت إيبلا تتمتع بسلطة مطلقة للملك وبنظام مركزي صارم للإدارة واحتكرت الدولة الماشية والأرض والتجارة والصناعة، وكانت الأرياف المجاورة لها تدفع الضرائب العينية من الإنتاج الزراعي والحيواني، فضلاً عن تقديم السخرة واليد العاملة (قاسم طوير، 1984، ص63-64).

-السلطة وحق التفويض الإلهي: أن علاقة الفرد في السلطة تلخص مجمل التاريخ السياسي للشرق القديم. فقد ظل وعي الفرد لذاته مرتبطاً بالرحم الاجتماعي المحيط بدءاً من القبيلة أو العائلة أو الجماعة الدينية التي ينتمي إليها أو مشاعة الحي، وكان وعي الفرد مندمجاً بوعي الجماعة؛ فهو لا يمتلك وعيه الفردي الخاص خارج المشاعة، فالارتباط الاجتماعي حدد طبيعة وعيه لذاته وعلاقته بالعالم الخارجي، فظلت علاقته بالأرض والمشاعة أقوى من أية علاقة أخرى اقتصادية أو اجتماعية، وكان الناس يعتقدون بإحساسهم الفردي أنهم جزء من الآلهة مرتبطون معها جسدياً بواسطة الكاهن (رجل الدين) أو (الملك)(وحيد خياطة، 1984، ص19-20) وفي كل مرة كانت تظهر دولة جديدة، كان الملك الجديد بحاجة للحصول على تفويض بالسلطة لنفسه من الآلهة، فالملك سرجون الأول في القرن الرابع والعشرين ق.م حين قام بتأسيس دولة مركزية في أكّاد، زعم أن الإله أنليل منحه الأراضي الممتدة من ماري إلى جبال الأرز والفضة) وفي آسيا الصغرى ادعى الملك حاتوشيلي الثالث في القرن الثالث عشر قبل الميلاد(أن الإله منحه السلطة وجعل منه ممثلاً له على الأرض)(توفيق سليمان، 1985، ص124).

من جهة أخرى مع انتشار الأختام الأسطوانية في هذه المدن، التي كانت دليلاً على تطور الإدارة والسلطة، وعلى التفويض الإلهي لحامل الختم. فالختم تمنحه الآلهة كرمز للسلطة؟ تشير المصادر إلى انتشار صناعة الأختام الأسطوانية في سوريا القديمة، وفي وبلاد الرافدين (3200 ق.م) واستمرت حتى القرن الرابع قبل الميلاد.حيث كان لكل ملك أو تاجر أو موظف كبير ختمه الخاص، وحتى كهنة المعابد امتلكوا أختامهم الخاصة، التي حملت عبارات تذكر اسم ولقب الموظف أو الكاهن أو التاجر أو الملك، ونعته لنفسه بأنه خادم الآلهة (الختم هبة الآلهة إلى الملك)(آي.بي.واينبرغ، 1986، ص123)

لكن على اية حال لم يقتصر هذا الادعاء بالتفويض الإلهي على ملوك الشرق القدماء، فكان بطليموس مؤسس الدولة البطلمية في مصر أدعى لنفسه بمثل هذا الحق، فقد عُثر على نقش هيروغليفي على جدران معبد "أدفو" نص يقول: (إن الإله حورس أهدى ابنه الملك حورس الحي بطليموس كل الأراضي المزروعة في كافة أرجاء مصر، وقدم له وثائق الملكية وسجلات وصفية للممتلكات)(كلود شيفر، 1980، ص13) إضافة لادعاءاته بأنه كسب مصر برمحه، أثر موقعة مع ولي عهد الإسكندر باريديكاس321 ق.م(M.Rostovtzeff 1925، p375) ولم يقتصر التفويض الإلهي على حقوق السلطة وملكية الأرض، بل شمل أيضاً حق التشريع وسن

القوانين، فكان حمورابي واضع أول تشريع شامل في الشرق الأدنى قد أدعى أيضاً: (أن الإله حدد منحه القانون، وأن الآلهة وصفته بالحاكم العادل الذي تزين بتاج العدل)(Roux. 1964 ، p.172).فحق (التفويض الإلهي) يعني جملة من الواجبات التي ترتب على الأفراد (رعايا الملك) تجاه الملك، كدفع الضرائب وعمل السخرة، وتنفيذ إرادة الملك بصفته يمثل الآلهة وكما يقول زاماروفسكي: (إن الملك الإله كان من الواجب تنفيذ أوامره كإله في حفر الأقنية، والخدمة في الجيش ودفع حصة من المحصول..الخ)(ف.زاماروفسكي،، 1986، ص171) وفي هذه الوظائف بالذات يكمن جوهر (حق التفويض الإلهي) الذي يرسم علاقة الحكام بالمحكومين.

خاتمة: ماذا يمكن أن نستنتج من العرض السابق؟ هل يمكن توصيف مدن-الدول وحضارات الشرق الأدنى القديم بالعبودية؟ تبقى هذه المسألة موضع خلاف بين الباحثين، لاسيما فيما يتعلق بطبيعة المدن وخصائص أسلوب الإنتاج الذي اتسمت به هذه المرحلة، لكن من الصعب إسقاط سمات العبودية على المجتمعات في هذه المدن، فقد تغيبت عن هذه المجتمعات أهم سمات الإنتاج العبودي : وهي وجود ملكية خاصة وملاكين كبار للأرض والاعتماد على قوة عمل العبيد في الزراعة، ففي مدن تجارية مشابهة لأثينا مثل أوغاريت تؤكد غيلسر في دراستها لمجتمع أوغاريت في الألف الثانية ق.م على عدم وجود ملاكين كبار للعبيد(م.ل.غيلسر، 1968، ص315) وفي إيبلا القديمة (الألف الثالث ق.م) تغيب عمل العبيد في الزراعة -كما يقول باولو ماتييه–لدرجة يصعب وصف هذا المجتمع بالعبودية(آي دياكانوف، **1985**، ص230) كما تشير معطيات أخرى عن بابل في الألف الأولى ق.م إلى أن العمل في الورش الضخمة والمزارع والأطيان الكبيرة لم يكن عمل العبيد فيها أساسياً(الجديد حول الشرق القديم،، ص203).إلا أن العبودية(الرق) كنمط اجتماعي كان موجوداً، لكن المجال الرئيس لعمل العبيد كان في القطاع الخدمي، أما في الأعمال الإنتاجية كالزراعة والحرف فكان عمل العبيد فيها محدوداً، بالرغم من وجود شواهد عن الاسترقاق الأبوي أو الاسترقاق نتيجة الحروب، واستخدام العبيد في أعمال البناء كالأهرامات والمعابد والقصور والمدافن، إلا أن نسبة الأحرار كانت كبيرة في هذه الأعمال كما يؤكد زاماروفسكي (فإن عمل العبيد في الزراعة في مصر القديمة كان محدوداً جداً، وحتى في بناء الأهرامات فأن العمل لم يقتصر على العبيد وأعتمد على عمل الأحرار بشكل أساس)(ف.زاماروفسكي، 1986، ص214-215) ومن جهة اخرى إذا كانت السخرة منتشرة في هذه النماذج من دول-المدن، فالأعمال المجهدة لم تقتصر على العبيد بل شمل الأحرار.ويمكن القول أن عمل العبيد أنتشر في القطاع الخدمي، كالخدمة في القصور أو منازل الأسياد أو في التجارة وحماية القوافل، وشكل العبيد الأرقاء طبقة اجتماعية توزعت بدءاً بشكل عمودي، بدءاً من بيوت العائلات الميسورةً وكبار رجال الدولة والتجار وصولاً إلى القصور والبلاط، وكان العبد يستمد مكانته الاجتماعية من مكانة سيده؟ وقد تمتع العبيد بحقوق اجتماعية خلافاً للعبيد في اليونان وروما القديمة، إذ لم تمنع القوانين الشرقية زواج الرجل الحر من الأمة، أو حق وراثة العبيد لأسيادهم.فقد سمحت تشريعات حمورابي، أن يتزوج الأحرار من العبيد، واعتبرت الأولاد أحراراً في هذه الحالة، كما يحق للأولاد وراثة أبيهم إذا أعترف الأب بأبوته لهم، ويرثونه إذا لم يكن له ورثة(توفيق سليمان،، ص214-215) على الرغم مما وصف به العصر البابلي

بالعبودية، ومدى الظلم الذي لحق بالعبيد جراء القانون، ففي تشريع يعود لبداية الألف الثانية ق.م في بلاد الرافدين(تشريع بيت عشتار) يذكر أن السيد إذا أساء معاملة العبد واشتكى عليه ثم تكررت الإساءة يصبح العبد عندها حراً (ك.خ.بنهارت، 1982، ص92).من هنا يمكن القول أن الرق في مدن الشرق الأدنى القديم يختلف اختلافاً جوهرياً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية عن مثيله في التاريخ الغربي.فالتشريعات الغربية لاسيما في روما حرمت التساهل مع العبيد، ووضعت حدوداً طبقية صارمة بينهم وبين الأحرار، وضيقت مجال الحرية أمامهم، فإن الديانات الشرقية شجعت على تحرير العبيد واعتبرته بمثابة تقرب من الآلهة، لكن هذه النزعة تعرضت - كما يشير شيفمان – لقيود في المجتمع السوري في العصر الرومي، فقد سمح القانون الرومي بتحرير جزءاً منهم، إذا كان عددهم ثلاثة يسمح بإطلاق حرية اثنين منهم، وإذا كان العدد بين 5-9 عبيد يسمح بإطلاق حرية النصف، ومن 10-30 يسمح بتحرير ثلثهم وإذا كان بين 30-100عبداً فأكثر يسمح بتحرير ربعهم)(آي.ش. شيفمان، 1977، ص129).

خلاصة القول فان المرحلة القديمة في الشرق الأدنى لا يمكن توصيفها بالعبودية فمحدودية المساحة الصالحة للزراعة المترافقة مع ارتفاع عدد السكان نسبياً لم يكن يتطلب قوة عمل بشرية إضافية، وبالتالي لم يتطلب الاستخدام الواسع لعمل العبيد. ربما كانت مقولة سمير أمين (التشكيلات الخراجية)(سمير أمين، 1980، ص25) هي الأقرب لتوصيف هذه المراحل التاريخية في الشرق الأدنى، إذ يأخذ هذا الشكل طابع الخراج (الريع- الضريبة) المحصلة من الريف لصالح المدينة الشكل الأساسي لعلاقة الريف بالمدينة في ظل سلطة الدولة المطلقة وملكيتها للأرض، ويشكل هذا النمط الخراجي الخط الأحمر للنسيج الاقتصادي والاجتماعي الذي يربط بين مراحل التطور، منذ العصر القديم وحتى عشية الغزو الاستعماري (الكولونيالي).

قائمة المراجع:

1.ارشيبالد، لويس(1960)، القوى التجارية في البحر المتوسط(1100-500)، ترجمة: احمد محمد عيسى، مراجعة:محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة

2.الارض والفلاح في مصر على مر العصور(1974)، برئاسة تحرير:د.احمد عزت عبد الكريم، القاهرة

3.ابن خلدون، عبد الرحمن، 2001، (المقدمة)، خليل شحادة -سهيل زكار، ط2، دار الفكر، بيروت

4.أمين، سمير(1980)، الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية، دار الطليعة، بيروت

5.امين، سمير(1974)، التطور اللامتكافىء: دراسة في المجتمعات المحيطية للرأسمالية، ت.برهان غليون، دار الطليعة، بيروت

6.السّواح، فراس(1986)، لغز عشتار (الالوهة المؤنثة، اصل الدين و الأسطورة)، ط2، نيقوسيا (قبرص)

7.بدج، واليس(1986)، الديانة الفرعونية، ت.نهاد خياطة، نيقوسيا(قبرص)

8.بشور، وديع(1981)، سومار وأكاد، دمشق

9. البني، عدنان(1978)، تدمر والتدمريون، دمشق

10.حتّي، فيليب(1982)، خمسة آلاف عام من تاريخ الشرق الأدنى ج1، بيروت ط2

11.خالد، خليل إبراهيم- الأزدي، محمد(1983)، تطور ملكية الأرض في العراق، بغداد

12.خياطة، محمد وحيد(1984)، دراسات في حضارات الشرق القديم:المرأة والألوهية، دار الحوار، اللاذقية.

13.دوركهايم، اميل(1982)، تقسيم العمل الاجتماعي، ت.حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية للترجمة، الطبعة الثانية، بيروت

14.سعادة، صفية(1982)، أوغاريت، بيروت

15.سليمان، توفيق(1985)، دراسات في حضارات غرب آسيا القديمة منذ أقدم العصور إلى عام1190 ق.م.(الشرق الأدنى القديم ما بين النهرين وبلاد الشام) دمشق

16.شيفر، كلود(1980)، رأس شمرا، حصيلة التنقيبات الأثرية الفرنسية في موقع رأس شمرا بين 1929-1979، ت.فهمي الدالاتي، دمشق

17.شيفر، كلود، - كيني، ف.ي .غ(1980)، الأختام الأسطوانية في سوريا، ترجمة أبو علي عساف- قاسم طوير، توبنغن(ألمانيا)

18.العبادي، مصطفى(1975)، مصر من عهد الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي، القاهرة

19.عبدالله، فيصل(2004-2003)، تاريخ الوطن العربي القديم وبلاد الشام(سوريا ولبنان وفلسطين والأردن)، جامعة دمشق

20.غولايف، ف.ي(1989)، المدن الأولى، ترجمة: طارق معصراني، دار التقدم، موسكو

21.طوير، قاسم(1984)، ألواح إيبلا، مجلة فكر، العددان 60-61، بيروت

22.كوفان، جان(1984)، الوحدة الحضارية في بلاد الشام بين الألفين التاسع الثامن والثامن ق0 م، ترجمة: قاسم طوير، دمشق.

23.نصحي، إبراهيم(1966)، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج(3)، ط3، القاهرة.

24.هيرودوت(2001)، تاريخ هيرودوت، ترجمة:عبد الاله ملاح، المجمع الثقافي، أبو ظبي.

مراجع باللغة الروسية

25.إيبلا القديمة(حصيلة التنقيبات الأثرية في سوريا)(1985) رئيس التحرير :أي.م.دياكانوف، موسكو

26.أفتسيان.أ(1984)، الدولة الهيلينية في سورية من نهاية القرن الرابع ق.م حتى القرن الأول ق.م، موسكو

27.افديف، ب، ف(1970)، تاريخ الشرق القديم، موسكو

28.آيرو.آ.(1954)، فلاحي مصر، ترجمة:.ف.فولكوفا، غ.أ.كولاغينا، موسكو،

29.بنهارت، ك.خ(1982)، لبنان القديم، موسكو

30. بازيلي، قسطنين. م.(1962)، سوريا وفلسطين، موسكو

31.بوغاسلافسكي، ي، سي(1983)، المهن والحِرَف في مصر القديمة(عصر السلالة 19-20، موسكو

32.تاريخ الشرق القديم(1988)، مجموعة من المؤرخين الروس، برئاسة تحرير، أي، اف، كوزيشينا، موسكو

33.الجديد حول الشرق القديم(1988)، مجموعة باحثين سوفييت، ت.د.جابر ابي جابر وخيري الضامن، دار التقدم، موسكو.

34.جونز، ريتشارد(1937)، المؤلفات الاقتصادية الكاملة، لينيغراد

35.الدبلوماسية والعلاقات الدولية بين الدول في الشرق القديم(1978) مجموعة من الباحثين السوفييت، برئاسة تحرير، أي.آ. ستوتشفسكي، موسكو

36.دياكونوف، أي، م(1980)، تاريخ العالم القديم، موسكو

37.زاماروفسكي، ف(1986)، عظمتهم في الاهرامات، موسكو

38.سميليانسكايا، ايرينا، م(1979)، البنية الاقتصادية الاجتماعية لبلدان الشرق الأوسط على مشارف العصر الحديث، موسكو.

39.سولدوخو، يو.آ(1950)، حول موضوع البنية الاجتماعية في العراق بين القرنين الثلث والرابع ميلادي، موسكو.

40.شيفمان، إي.ش(1961)، المستعمرات الفينيقية في غرب البحر المتوسط وظهور هيمنة الكرفغان، لينينغراد.

41.شيفمان آي.ش(1977)، المجتمع السوري بين القرنين الأول والثالث ميلادي، موسكو.

42.شيفمان، إي.ش(1982)، مجتمع أوغاريت بين القرنين الرابع عشر والثالث عشر ق.م، موسكو.

43.غيلسر، م.ل(1986)، مجتمع أوغاريت (رسالة دكتوراة في التاريخ القديم)، فيلنوس.

44.فيبر، ماكس(1923)، التاريخ الزراعي للعالم القديم، موسكو

45.فيبر، ماكس(1923)، المدينة، بطرسبورغ.

46.فيخمان، أي.ف(1965)، مصر على أعتاب الانتقال بين عصرين، موسكو.

47.فيخمان، أي.ف(1974)، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في مدن مصر القديمة، رسالة دكتوراة، موسكو.

48.ماركس كارل، الأعمال الكاملة، الطبعة الروسية الثانية، ب.د. موسكو، مجلد 46، ج1-ج2.

49.مایاك، أي.إل(1983)، روما في المرحلة الامبرطورية الأولى (أصل مدن البوليس الرومية)، موسكو.

50.واينبرغ، آي.بي(1986)، الإنسان في حضارة الشرق الأدنى القديم، موسكو.

51.Biech, S(1881).History of Egypt from Earlist times to b.c.et, London.

52.Roux, George(1964).Ancient Iraq.London

53-Hamid, Abdul Rahman (1954). Le rigionde Alep – etude de coevgraphie rurale, Parise.

54.Roberts.M.H.P (1979). An urban froflie of the middle East .London
55-Rostovtzeff, M(1925). A History the Anicent world, Vol 1, Oxford

56- Rostovitzeff, M (1940). The Social and Economic History of the Hellenistic World, vol. 1, Oxford.

57.Wilson, J.A(1951)The Burden of Egypt.Chichago